

تقرير

«غاب» بري في «لعبة» النواب «نوهي فضلك الله» في جلسة المساء لته

افتقدت جلسة مساءلة الحكومة أمس نظامها سياسياً وإدارياً. غياب الرئيس نبيه بري كان أكثر ما استدعى التعليق عليه. بعد أن حول النواب الجلسة الى مناقشة عامة في ظل شعورهم بحرية اتاحت لهم تجاوز النظام الداخلي مراراً

ميسم رزق

باستثناء «الهمروجة» التي أثارها تجوّل الوزير السعودي ثامر السبهان في ساحة النجمة، وخروج الرئيس سعد الحريري للقائه «على الواقع»، لم يكن ليتنبّه المازون في المنطقة الى أن نهار أمس شهد يوم عمل نيابي. ولو قدر لعدسات الكاميرات تغطية الجلسة الرتيبة لم تكن لتخرج بأكثر من صور «الأكشن» لحراس الموابك الأمنية والتلاسن بين المرافقين، خصوصاً عندما أغلق الفريق الأمني للحريري كل منافذ الدخول إلى الساحة بالتزامن مع وصول سيارات عدد من النواب، ما استدعى تدخلاً من حرس المجلس لفضّ المشكل في الداخل، اعتلى نائب رئيس المجلس فريد مكارى كرسى الرئاسة الثانية، وبدأ واضحاً أنه وجد صعوبة في الدخول في «الجوّ» مباشرة. «غاب» الرئيس نبيه بري في «لعبة» النواب بحرية تجاوزوا فيها النظام الداخلي، باستثناء مرة واحدة علا فيها صوت مكارى لإسكات النائب سيرج طورسركيسيان. وحتى حين اضطر للاستعانة بـ «مطرقة الرئيس» لإعادة فرض الهدوء داخل الهيئة العامة، بالكاد سمع لها صوت. واحتاج «الوكيل» الى تدخل الأمين العام لمجلس النواب عدنان ضاهر أكثر من مرّة للفت نظره حين كانت الأمور تتطلب حزمياً أكبر. جلسة مساءلة الحكومة تحولت

جلسة مناقشة عامة تجاوز فيها النواب أصول «المساءلة». فبدلاً من أن يوجه كل نائب سؤاله إلى الحكومة أو الوزير المختص، فتح باب الكلام على مصراعيه. كل سؤال قابلته أسئلة وأكثر من رد، من دون أن تحمل الإجابات جديداً. من بين 16 سؤالاً، لم تستطع الحكومة والوزراء الإجابة على أكثر من 4 أسئلة طوال ثلاث ساعات، علماً أن المدة التي كانت مقررة هي ساعتان لا أكثر. وكانت الأجوبة في غالبيتها غير مقنعة، تحديداً تلك التي أتت على لسان رئيس الحكومة الذي عزا كل إخفاق أو تقصير في المرحلة الماضية إلى الإنقسام والفراغ الذي عاناه البلد، علماً القضايا المطروحة عمرها أكثر من عشر سنوات.

أبرز المداخلات كانت لرئيس لجنة الإعلام والاتصالات النائب حسن فضل الله الذي سال عن أليات مكافحة الفساد التي تحدت عنها البيان الوزاري، واعطى 3 امثلة عن «الهدر المقونن»، كالمباني التي تدفع الدولة عشرات ملايين الدولارات بدل إيجاراتها عوض بناء مجمعات حكومية، مشيراً الى دفع 130 مليون دولار في 10 سنوات بدل إيجار مبنى «إسكوا» في وسط بيروت. ولفت الى شراء الدولة مواد غذائية لبعض المؤسسات بأعلى الأسعار. فبدل دفع ألف ليرة او 800 ليرة لكليلو الموز لصالح الجيش، يُشترى الكيلو بألفي ليرة، ولو كانت الدولة تشتري من المزارع، لكننا قلنا إن هذا المبلغ دعم غير مباشر للزراعة، لكن الشراء يتم من التجار». كما أشار إلى الهدر الهائل في الكهرباء، حيث دفعت الدولة 20 مليار دولار في 10 سنوات كبديل عجز في القطاع. وأشار إلى ان الأردن تعاقد مع روسيا لبناء مفاعلات نووية، قدرة الواحد منها ألف ميغاواط، فيما لبنان بحاجة إلى 2500 ميغاواط، «ما يعني أن ما انفق لبنان في 10 سنوات يكفي

لبناء 4 مفاعلات، ما يحولنا إلى دولة مصدرة للطاقة». ورد الحريري على فضل الله بالقول إن الدولة أنفقت على الكهرباء أكثر من 35 مليار دولار، لا 20 ملياراً وحسب. من جهته، سال النائب علي عمار عن «فضيحة الإنترنت غير الشرعي والتحقيق فيها»، وطرحها من زاوية «استقلالية القضاء، والضغط على بعض القضاة وعدم محاسبة المتورطين الكبار علماً أن اسماءهم باتت معروفة، ورغم وجود هدر يفوق الـ200 مليون دولار»، وتوجه



لم يقنع رد جريصاتي النائب عمار بالفسحة الانترنت



إلى وزير العدل سليم جريصاتي «وزير الوصاية على القضاء» ما استدعى من الأخير رداً قال فيه إن «وزير العدل هو وزير اجرائي واداري وليس وزير وصاية»، قبل أن يعيد شرح مسار التحقيق في هذا الملف، من دون الكشف عن أي جديد. وهو ما اعتبره عمار «جواباً غير شاف، ولذلك من حقنا تحويل هذا السؤال الى استجواب للحكومة لنسال: لماذا لم ينل هؤلاء المرتبون جزاءهم». وطرح النائب خالد ضاهر سؤالاً عن مطار القليعات مطالباً باعادة تشغيله، فرد الحريري بالقول «ما من شك انه يمكن أن يكون حيويًا لكل لبنان وهناك خطوات، ولكن علينا أن نعين هيئة ناظمة، ويجب أن تكون هناك خطة كاملة في لبنان لموضوع الطيران».



القانون يخضع له الملك. نحن جماعة لدينا تراخيص قانونية وتقوم الناس بقطع الطرقات. أريد الآن أن اطرح الثقة بمعالى الوزير». فرد المشنوق «افترض أن هناك مخالفة

وشنّ النائب نقولا فتوش هجوماً على وزير الداخلية نهاد المشنوق الذي «قال انه وزير الناس، لكن أقول إن هناك شيئاً أكبر من الناس والوزير هو القانون، وعندما يوضع

المشهد السياسي

مصادر بري: ثلاث لاءات في أي صيغة لقانون الانتخاب

تدخل القوى السياسية في سباق مع نهاية شهر شباط، وهو الموعد الأقصى لدعوة الهيئات الناجبة. مع ذلك، يبدو الكلام عن الاقتراب من إقرار قانون جديد للانتخابات أبعد ما يكون عن الواقعية، إذ يزداد مسار القانون تعقيداً بسبب عدم التوافق على صيغة تضمن تمثيلاً عادلاً لمختلف القوى. في المقابل، يترقّب الجميع كلمة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله للبناء عليها، في حين لا تعدو المواقف التي يطلقها الأفرقاء كونها مزايدات من جهة، ومحاولة لإيهام الجميع بأن الأمر على ما يُرام. وحددت مصادر الرئيس نبيه بري ثلاث لاءات في أي حل، وهي: «لا لإخضاع رئيس الجمهورية، ولا

لفرض التمديد أو قانون الستين، ولا لإيصال البلد الى الفراغ»، مشددة على أنه «سيتمّ التوصل إلى قانون جديد استناداً إلى الاجتماع الذي ستعقدّه اللجنة الرباعية خلال الأيام المقبلة، لإعادة جولة النقاط التوافقية». في غضون ذلك، تروّج مصادر مستقبلية وقواتية أن «الاتفاق بات قريباً على صيغة مختلطة، وتحديداً تلك التي طرحها الوزير جبران باسيل مع بعض التعديلات»، ورأت أنه «لا يوجد أي مبرر لحزب لله لرفضه ما دام قد قبل النقاش فيه، وطرحه الرئيس بري، فلماذا يريدون الهروب الى النسبية الكاملة؟». إلا أن مصادر في اللجنة أشارت الى



المستقبل والقوات يوجان لاتفاق قريب على «مختلط باسيل» هم تعديلات



أن «هناك 30 نموذجاً للمختلط، وكل طرف يرى في أحدها ما يناسب مصالحه». ولفتت إلى أن «النقاش عاد إلى البحث في طرح قانون التأهيل النسبي على أساس القضاء، مع بعض التعديلات»،

لافتة إلى أن «المستقبل لا يرفضه بالمطلق، لكنه لم يعط جواباً حاسماً في الأمر»، علماً بأن «حزب الله أبلغ المستقبل رفضه للقانون المختلط». وعمّا إذا كانت الانتخابات ستجري وفق الستين، لفتت المصادر إلى أن هذا الأمر «غير وارد لأنه سيسبب إجحافاً للجميع»، من دون أن تنفي أن يصار الى اعتماده «معدلاً»، كما دعا النائب وليد جنبلاط. الى ذلك، عقدت خلوة على هامش جلسة مساءلة الحكومة أمس بين الوزير ملحم رياشي والنائبين إبراهيم كنعان وسامي الجميل، جرى التطرق خلالها إلى قانون الانتخابات وضرورة متابعة الضغط والتواصل. وعلى جانب